2022

السياسة الخارجية الألمانية تجاه العراق خلال حرب الخليج الثالثة عام 2003 "دراسة تقويمية"

مصطفى كاظم سهل

باحث ماجستير العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

ملخص

استهدف هذا البحث إلقاء الضوء على طبيعة وتوجهات السياسة الخارجية الألمانية تجاه العراق في ظل حرب الخليج الثالثة عام 2003، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي وأداة البحث الرئيسة هنا هي الملاحظة، من خلال استقراء الواقع السياسي في مدة الدراسة لكل من ألمانيا والعراق. أما عن موقف ألمانيا من حرب الخليج الثالثة 2003 فقد جاء انعكاساً لطبيعة دورها الجديد على الساحة الأوربية اولاً والعربية ثانياً لاسيما مع وصول الحزب ألاشتراكي الديمقراطي إلى قيادة الحكومة الألمانية برئاسة المستشار غيرهارد شرودر الذي عمل على رسم خط مستقل للسياسة الخارجية الألمانية بعيداً عن التبعية الأمريكية.

Abstract

This study aims to shed light on the nature and trends of German foreign policy towards Iraq in light of the third Gulf War in 2003, and the study used the inductive approach and the main research tool here is the observation, by extrapolating the political reality in the study period for Germany and Iraq. As for Germany's position on the third Gulf War of 2003, it came as a reflection of the nature of its new role on the European scene first, and the Arab scene second, especially with the arrival of the Social Democratic Party to the leadership of the German government headed by Gerhard Schroeder, who worked on drawing an independent line for German foreign policy away from American dependency.

مقدمة

لم تمارس ألمانيا خلال السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى دوراً كبيراً في الشرق الأوسط. ألا أنه عقب وصول هتلر إلى السلطة أعاد من جديد الدور الألماني في المنطقة العربية لاسيما كره هتلر لليهود، الأمر الذي جعلهم يتطلعون إلى مساعدته للتخلص من الاحتلال الصهيوني. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية تحول الشرق الأوسط مجدداً إلى محور اهتمام السياسة الخارجية الألمانية، ولكن هذه المرة كان الاهتمام يدور حول العراق وموقعه المهم بالنسبة للمستعمرات

البريطانية في الخليج العربي، فكانت ثورة مايس عام 1941 التي قام بها المعسكر المؤيد لألمانيا، ألا أنها قمعت بقوة من قبل بريطانيا، وبهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية توقف النفوذ الألماني في المنطقة العربية بما فيها العراق (محمد زبيدي، ثورة 14يوليو 1958، ص 36).

في أعقاب انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989، تم توحيد الألمانيتين في نوفمبر عام 1991 عندها أدرك الألمان أهمية المتغيرات التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي انعكس على الرؤية الألمانية لمركز ومجال عملها على الصعيد الدولي وعلى ترتيب أولويات السياسة الخارجية. فالوحدة الألمانية وما نجم عنها من تغيير في الإمكانيات البشرية والجغرافية دفعت ألمانيا إلى الاقتناع بأن مستقبلها لا يعتمد فقط على النهج السابق للجمهورية الفدرالية، بل لابد من انتهاج سياسة تستجيب للتحولات الجديدة، وقد أدركت القيادات الألمانية أن الرأي العام الأوربي غير مستعد لتقبل دور عسكري لألمانيا خارج نطاق حلف الناتو، ولهذا كان عليها أن تكون حذرة في رسم طموحاتها الخارجية بعد تحقيق الوحدة.

وهو ما حاول الباحث توضيحه من خلال دراسته " **السياسة الخارجية الألمانية تجاه العراق خلال حرب الخليج الثالثة عام 2003: دراسة تقويمية** " من خلال استعراض وتتبع مسار تطور السياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط ولاسيما العراق بشكل خاص، وكيف استطاعت أن تبرهن نجاح سياستها الخارجية من خلال موقفها من حرب الخليج الثالثة عام 2003 التي جاءت مع بناء رأي ألماني مستقل عن هيمنة القرار الأمريكي.

أهمية البحث

- تحتل المنطقة العربية ولاسيما العراق أهمية كبيرة لدى الدول الأوروبية، للعديد من الأسباب الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن أهميتها بالنسبة للأمن والاستقرار الأوروبي. اقتصاديا، فالوطن العربي هو المصدر الرئيسي للنفط لدول الاتحاد الأوروبي، كما أنه يعد أيضًا بمثابة سوقًا رئيسية لتصريف المنتجات الأوروبية، سياسيًا نجد سعيا ألمانياً نحو لعب دور محوري على مسرح العلاقات الدولية، وقد ازدادت أهمية هذا الدور بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

- تأتي تلك النوعية من الدراسات لصالح صانع القرار (سواء العربي أو الأوروبي) على حد سواء والتي بدورها تساعده على فهم وتفسير السياسات الدولية في سبيل تكوين رؤية أوضح وأكثر شمولاً للواقع الدولي خاصةً في ظل المتغيرات الراهنة

المشكلة البحثية

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أثرت تطورات السياسة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة على تحولات السياسة الخارجية الألمانية تجاه العراق لا سيما خلال حرب الخليج الثالثة عام 2003؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما أثر انتهاء الحرب الباردة على السياسة الخارجية الألمانية؟
- كيف اثرت توجهات صانع القرار الألماني على السياسة الخارجية الألمانية تجاه حرب الخليج الثالثة 2003؟
- هل حققت السياسة الخارجية الألمانية مصالحها المرجوة من خلال موقفها من حرب الخليج الثالثة؟
- هل حدث تحول جوهري للسياسة الخارجية الألمانية تجاه العراق خلال حرب الخليج الثالثة أم بقيت تحت المظلة الأمريكية؟

وبتالي فأن الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على هذه التساؤلات، وإعطاء صورة واضحة وأكاديمية لطبيعة الموقف الألماني من حرب الخليج الثالثة عام 2003.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية الموقف الألماني تجاه حرب الخليج الثالثة عام 2003.

منهجية البحث

يتحدد منهج البحث على مقتضى طبيعة الموضوع وهدف البحث، وطالما أن البحث يقع في إطار دراسة الحالة والهدف منه هو الانتهاء إلى حكم موضوعي بصدده، فأن المنهج الذي يستقيم مع ذلك هو "**المنهج الاستقرائي**"، وأداة المنهج الرئيسية هنا هي الملاحظة، وذلك بقيام الباحث بعدة

ملاحظات أو استقراءات أو مشاهدات، بغية تسجيل أحداثه ووقائعه، ومن ثم استقراء واقع العلاقات الألمانية العراقية في فترة الدراسة وصولاً إلى تقديم حكم موضوعي بشأنه.

فضلا عن الاستعانة **بالمنهج التاريخي** لما لهذا المدخل من وصف الأحداث والوقائع السابقة التي تعد تجارب حقيقية واقعية وذلك عند تتبع تطور طبيعة العلاقات الألمانية العراقية ، وهكذا يمكن القول بأن المنهج التاريخي بهذا المضمون المتقدم إنما يعد أحد نماذج المنهج الاختباري الصرف الذى يقوم على وصف الواقع كما هو، أي بالحالة التي هو عليها، ولعل أبرز المزايا التي يتصف بها هذا المنهج هو الموضوعية الشديدة نظرًا لشدة ارتباطه بالواقع، وعدم إفساحه المجال لإعمال العقل، أو التدليل المنطقي، أو للتأثر بوجهات النظر الذاتية للباحث، إذ أنه يقف عند مجرد وصف الواقع دون أن يجاوز ذلك إلى إصدار أحكام قيمته في شأنه .

وأخيرًا، **منهج دراسة الحالة** والذي يعتمد على جمع بيانات ومعلومات شاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر، حيث يتم جمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة، وكذلك ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله هذه الحالة. فمنهج دراسة الحالة يقوم على التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ حياة الوحدة موضوع الدراسة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها. وكذلك فحص واختيار مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة وذلك بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة وعن العلاقات السببية بين أجزاء هذه الوحدة. كما يقوم الباحث بالتحليل العميق للتفاعل الذي يحدث بين العوامل التي تؤدي إلى التغيير والنمو والتطور على مدى فترة زمنية معينة من الزمن

الإطار الزمني للبحث

ارتأينا من هذا البحث أن نبدأ من عام 2003 حيث بداية الغزو الأمريكي على العراق. وقد حاول الباحث قدر الإمكان معالجة الموضوع ضمن تسلسل الأحداث الزمنية التي امتدت تأثيراتها الدولية على العراق حتى عام 2003 والموقف الألماني منه.

وسيتناول الموضوع من خلال عدة محاور، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: موقف الحكومة الألمانية في ظل التحظير للانتخابات الاتحادية الألمانية من (سبتمبر 2001 ولغاية أغسطس 2002).

المحور الثاني: الموقف الألماني في ظل حكومة شرودر الثانية.

المحور الثالث: طبيعة المشاركة الألمانية في حرب الخليج الثالثة.

المحور الرابع: رؤية تقويمية لفعالية السياسة الخارجية الألمانية تجاه حرب الخليج الثالثة.

المحور الأول

موقف الحكومة الألمانية في ظل التحضير للانتخابات الاتحادية الألمانية

(سبتمبر 2001 - أغسطس 2002)

أثار الغزو الأنجلو – أمريكي على العراق في مارس عام 2003 جدلاً واسعاً في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جانب وبعض الدول الأوربية من جانبٍ آخر ، فبينما أيدت كل من (بريطانيا، وايطاليا، واسبانيا) المشروع الأمريكي بضرب العراق، فأن فرنسا وألمانيا تزعمت المحور الرافض للمشروع ، والذي يرى أن إعلان الحرب بهذه الطريقة سوف لن يؤدي إلا لعسكرة العلاقات الدولية وسيادة مبدأ القوة بدلاً من قواعد القانون الدولي وشرعية الأمم المتحدة ولذلك فأن اوروبا كانت تتخوف قبل بدء الحرب من أن يتحول العراق أنموذجاً للسياسة الأمريكية في العالم لاسيما أن هذه الحرب حركتها مواقف أيديولوجية ايضاً، ولا شيء يمنع من استهداف دول أخرى في إطار محور الشر أو الدول المارقة؛ لذلك، فأن وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر قد حذر بعد حرب أفغانستان على **"ضرورة ألا يترك للأمريكان فرصة صيد غير محددة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب"** **(محمد السيد سليم، السياسات الأوروبية، 2004،ص 18).**

أن الخلافات بشأن الدور العسكري للولايات المتحدة في العراق ليس جديداً ، فأوروبا الغربية خاصة (فرنسا وألمانيا) عارضت التدخل الأمريكي في منطقة البلقان من منطلق أنها منطقة أوربية، فكانت النتيجة أن وقفت الولايات ألمتحدة موقف ألمتفرج حتى وصلت نزاعات البلقان إلى الحد الذي عجزت فيه اوروبا عن فرض حل لها ولم يعد أمامها الا استدعاء القوة الأمريكية العسكرية وجاءت قضية الحرب على العراق لتعلن خلافاً أمريكيا أوربياً حولها خاصة وأن نتيجة الحرب قد تسهم في رسم صورة لمستقبل النسق الدولي وليس فقط لنظام سياسي في العراق وربما تكون هذه الحرب هي العامل الحاسم الذي يفصل بين اتجاهين متعارضين لتوازنات القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة، **الأول:** هو إرساء نظام عالمي احادي القطبية تسود فيه الولايات المتحدة كما سادت من قبل قوى

وحيدة مثل الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية العثمانيــة **والثاني:** هو ارساء اسس نسق عالمي متعدد الأقطاب تشارك فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأوفر جنباً إلى جنب مع القوى الأخرى (إبراهيم نوار، مستقبل العراق، 2003، ص 3).

لقد كانت ألمانيا على علم بأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها خطط لاحتلال العراق بعد الاطاحة بنظام طالبان ، وهو ما تم اعلامه لوزير خارجيتها عن طريق وزير الدفاع الأمريكي في التاسع عشر من شهر سبتمبر عام 2001 وفي مؤتمر الأمن في ميونخ في فبراير عام 2002 أعلن الرئيس الأمريكي أن العراق يشكل احد أعضاء ما سماه بمحور الشر وأكد الرئيس الأمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتصرف مع حلفائها لمواجهة هذا الخطر ومنعه من تهديدها وقد اضاف "**أن يوم الحساب يقترب بالنسبة لصدام حسين**" وكان هذا التصريح بمثابة الإشارة الواضحة لكل الحلفاء ، ومنهم ألمانيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية عازمه هذه المرة على القيام بعمل عسكري حقيقي لتغير النظام ألسياسي في العراق . أعلنت ألمانيا بعد انتهاء المؤتمر أنها في سبيل دعمها لأي عملية عسكرية، فأنه ينبغي توفير الشروط الاتية: (Frank Holy , 2004, P.75)

1- انتداب للولايات المتحدة، وتخويلها وفقاً لمبادئ النسق الدولي.

2- دور واضح وعلني للأمم المتحدة.

3- حصولها على إجماع سياسي وعسكري دوليين للقيام بهذه العملية.

ولم ترد الولايات المتحدة على الشروط الألمانية، لكن بدا واضحاً أن المسألة العراقية اخذت تمثل مسألة تعارض بين الولايات المتحدة وألمانيا.

ولهذا تميزت المرحلة الأولى من ألموقف الألماني بتصعيد إعلامي والتصدي من قبل حكومة شرودر ضد السياسة الأمريكية تجاه العراق، لاسيما وأن مرحلة التصعيد الأمريكي لضرب العراق تزامنت مع بداية الحملات الانتخابية عام 2002، التي شهدت تنافس قوى بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يتزعمه شرودر والذي كان يطمح بدورة ثانية للبقاء في الحكومة وبين التحالف الديمقراطي المسيحي، وقد كان حزب شرودر يدرك مدى صعوبة تحقيق الفوز في الانتخابات لاسيما وأن حكومته فقدت الكثير من شعبيتها، نتيجة الأزمة الاقتصادية وهذا ما أكدت عليه كل معاهد استطلاع الرأي ، فقد ارتفعت البطالة في شهر يوليو من عام 2002 إلى الحد الأعلى وتزامنت مع هذه الحالة هبوط أسعار الأسهم الألمانية إلى حدودها الدنيا مع تزايد معدلات الطرد الجماعي من

العمل ، في حين كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمسماة بـــ (إجراءات تخفيضات الرفاهية) أحد الأسباب المهمة في تدهور شعبية الحزب، كما أن إعلان الحكومة عن إجراء تخفيضات في الانفاق الاجتماعي بسبب انخفاض العائدات الضريبية زادت من تدهور شعبية الحزب (عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية ،2002، ص 97)

في ظل هذه المؤشرات كان من الواضح صعوبة فوز الحزب الحاكم وهو امر اكدهُ الرئيس الأمريكي حين صرح" **بأن على المعارضة الألمانية أن تهيئ نفسها للانضمام للتحالف الدولي**" (محمد السيد سليم، المصدر السابق). وقد جاء هذا التصريح بعد أن شعرت واشنطن بأن حكومة شرودر لا تؤيد سياستها في ضرب العراق، وأن الحزب المسيحي وكما هو معروف بميوله المؤيدة للسياسة الأمريكية في حال فوزه في الانتخابات سيكون بمثابة سحب لألمانيا من المعسكر الفرنسي الرافض للحرب وضمها إلى المعسكر الأوربي المؤيد للحرب، لهذا كان بوش حذراً في تفاوضه مع حكـومة ألمانيا. ففي اجتماع القمة الذي عقد في ألبيت الابيض بتاريخ الحادي والثلاثين من يناير عام 2002 والذي ضم إلى جانب شرودر، السفير الألماني فولفغانغ ايشنغر، ورئيس قسم السياسة الخارجية في المستشارية الألمانية ديتر كاستروب. وقد ذكر جورج بوش الابن في مذكراته أن شرودر أكد له دعمه الكامل للسياسة الأمريكية في العراق، ووضح هو بدوره للشرودر انه يرى أن الحل العسكري هو آخر الحلول التي ستُتخذ ضد الرئيس العراقي صدام حسين، واجاب شرودر وفق ما كتبه بوش: "**ما هو صحيح لأفغانستان صحيح للعراق، فالأمم التي تدعم الإرهاب عليها أن تتحمل تبعات هذا الأمر. وإذا استطعتم أن تحسموا هذا الامر بشكل سريع فسنكون معكم**" (حارث محمد، العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ،1999، ص 80). وقال بوش " **لقد أخذت هذا الكلام على أنه إعلان لتقديم الدعم**" (أحمد نوري، السياسة الخارجية ،200، ص 109).

وانطلاقاً من هذا اللقاء ذكر بوش أن شرودر يقف إلى جانبه في مسألة الحرب، وافترض أنه يجب عليه مراعاة فترة الانتخابات الألمانية في عام 2002. وعلى هامش اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة سأل بوش وزير الخارجية الألمانية يوشكا فيشر ممازحاً " **متى تنتهي هذه الانتخابات اللعينة** " وكان هذا الكلام قبيل موعد الانتخابات البرلمانية بتاريخ الثاني والعشرين من سبتمبر 2002، ولكن قبل ذلك كان شرودر قد بدأ بسحب خيوط موضوع الحرب على العراق بشكل مغاير وكان هذا الامر يعود إلى قرار شخصي تماما وتلقائي ووليد لحظته ففي أغسطس عام 2002 اجتمع بعض

سياسيي حزب شرودر في مبنى رئاسة الحزب للتشاور حول "الطريق الثالث" في موضوع الحرب على العراق. وترك شرودر الجلسة للمشاركة في مقابلة على الهواء مع القناة الثانية للتلفزيون الألماني في برنامج " جريدة اليوم " وبعد انتهاء اللقاء عاد إلى المجتمعين مشيراً إليهم بأنه تكلم عن التدخل في العراق ولم يتكلم عن الطريق الثالث، الامر الذي اثار ذهول المجتمعين (مي قتادة، الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق ،2014، ص 131).

واتهم بوش شرودر بأنه تراجع عن مواقفة الأولى التي وعده بها، من أجل الانتخابات البرلمانية وقال " **عندما أوشكت الانتخابات البرلمانية الألمانية على البدء انقلب شرودر على موقفه** "وقد قال أمام أحد السفراء " **هذا الشخص (شرودر) خدعني**" وذكر صراحه في مذكراته أن هذا التصرف نتج عنه انقطاع دائم في العلاقة بينهما " **انا اقدر الدبلوماسية الشخصية ، واولي أهمية كبيرة للثقة فإذا شرخت هذه الثقة، فأنه من الصعب بمكان الحفاظ على علاقة بناءة**" ولم يُرد شرودر أن يبقى ما كتبه بوش من دون رد ، واجاب بشكل علني "**لم يقل الرئيس الأمريكي السابق بوش الحقيقة فالمحادثة (بتاريخ الحادي والثلاثين من يناير 2002) كانت تدور حول مسألة ما إذا كان الارهابيون المسؤولون عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة قد تلقوا دعماً من صدام حسين . وقلت في مقابلتي اللاحقة مع الرئيس الأمريكي بشكل واضح أن ألمانيا ستقف وبكل ثقة إلى الجانب الأمريكي، في حال ثبت أن العراق وقبل ذلك أفغانستان يُشكل في الواقع ملجأ لإرهابيي القاعدة وكما ثبت خلال سنة 2002، فإن هذا السياق التبريري كان خطأ وملفق، فالمسوغات التي قدمتها ادارة بوش للحرب على العراق كانت تقوم مثلما نعرف اليوم على أكاذيب** " (رولف شتاينغر، ألمانيا والشرق الأوسط، 2018، ص ص 210-211).

ودعم شرودر في موقفه هذا كبار سياسي ألمانيا، وكذلك فعل كل المشاركين في لقائه مع بوش، فقد قال السفير ايشنغر " **لا يستطيع أحد أن يفسر سياق الحديث الذي تم في القاء على انه شيك على بياض لتدخل عسكري في العراق** " (رولف شتاينغر، المصدر السابق)

يبدو أن من أبرز الأسباب التي دفعت شرودر إلى تغيير موقفه إلى جانب ما ذكر هو ظهور تيار قوي في الشارع الألماني يتزعمه حزب الخضر رافض للحرب الأمريكية على العراق داعياً الحكومة إلى عدم مساندة هكذا قرار مؤكدين في شعارتهم أن هذه الحرب لا تجر الويلات على الشعب العراقي فقط وإنما على المجتمع الأوربي أيضاً فهي تعني مزيداً من الضحايا ومزيداً من النفقات ومزيداً من

المهاجرين وهي في كل الأحوال نتائج ذات تأثير سلبي على أوروبا وألمانيا (محمد عبد الفتاح، متابعات عملية السلام، 2003، ص 76).

أراد شرودر استغلال هذا التوجه الشعبي لإنقاذ حكومته من الهزيمة: لذلك ركز في حملته الانتخابية على معارضة حزبه للحرب على العراق لتحقيق هدفين: **الأول** كسب الرأي العام إلى جانبه وصرف نظره عن الأمور الاقتصادية. **والثاني:** إظهار الطرف الآخر (الحزب الديمقراطي المسيحي) على أنه من المساندين للحرب ومن ثم فأن وصوله للسلطة يعني إرسال الشباب الألماني إلى الموت خارج الحدود الألمانية، الإمر الذي وضع الحزب الديمقراطي المسيحي الذي كان أكثر تماشياً مع السياسة الأمريكية في وضع محرج بين ناخبيه، بدأ على أثره يفقد اصواتهم. (Laurie mylroie, 2020, p.p12-13)

وقد هاجم مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي (ادموند شتوبير) حكومة شرودر لاستعمالها مسألة الحرب على العراق في موضوع الانتخابات مؤكداً أنها أول مرة تستعمل فيها حكومة ألمانية السياسة الخارجية كموضوع انتخابي وهو أمر غير جائز. ونظراً للاهتمام الاعلامي الكبير الذي حظيت به الاستعدادات الأمريكية لضرب العراق، وتركيز على المحور الأوربي الرافض للحرب والاشادة بمواقف الحكومة الألمانية في هذا الجانب، انتعشت فرصة حكومة شرودر للفوز بدورة ثانية (حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، 2004، ص445).

ويلاحظ انه في أثناء هذه المرحلة تصاعدت الخطابات الألمانية المعارضة للسياسة الأمريكية ففي المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي الاجتماعي في الثامن عشر من أغسطس 2002 أكد شرودر تحفظاته بخصوص سياسة واشنطن تجاه العراق مؤكداً " **أن الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تعني أبداً قول نعم لكل شيء يصدر من قبل أمريكا** " مؤكدا أن القرار يخرج من داخل برلين وليس من خارجها (نعيم الاشهب، مشروع الشرق الأوسط الكبير، 2005 ،ص 204).

وقد كان للتصريحات القوية التي أطلقها المستشار الألماني شرودر في أثناء حملته الانتخابية في يونيو 2002 والتي أقسم حينها أنه لن يدعم أبداً أي هجوم على العراق، قد دفعت بعض الدول الأوربية المترددة في معارضة الحملة الأمريكية إلى الإعلان صراحة عن رفضها للخيـــار العسكـــري وعـــززت مـــن مـــحور الـــرفض الـــذي تقـــوده بـــرلين وبـــاريس (ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية، ص 323).

وفي الحقيقة لم تقتصر شدة لهجة التصريحات النافذة للسياسة الأمريكية الخارجية على المستشار شرودر، فقد انطلقت ومن ضمن تشكيلته الحكومية، ومن الانتقادات الحادة التي طالت الرئيس بوش ما صدر عن المتحدث باسم الحكومة الألمانية (اوفي كارستن هبير)، الذي أبدا شكوكه الجدية حول أفق ألرئيس الأمريكي في مقابلة مع قناة (N42) الإخبارية عندما قال: **"لقد لاحظنا أن المستوى الثقافي لرئيس أهم دولة كان متدنياً بشكل استثنائي، ولهذا السبب كان من ألصعب التواصل معه ، ليس لديه ادنى معرفة لما كان يجري في العالم ، وكان مُصراً على أن يكون تكساسياً. وانا اعتقد انه يعرف كل جاموسة في تكساس"** (رولف شتاينغر، المصدر السابق). وقد بلغت الخطابات المعادية للسياسة الأمريكية تجاه العراق ذروتها عندما وصف وزير العدل الألماني سياسة بوش اتجاه العراق، بأنها تهدف إلى توجيه انظار الشعب الأمريكي نحو انتصارات خارجية بهدف صرف الانتباه عن الحالة الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب نفقات الحرب الخارجية بدءاً من عام 1990، وقد شبهة هذه السياسة بانها احدى الوسائل التي استعملت من قبل الزعيم النازي هتلر لشغل الرأي العام الألماني عن سوء الاوضاع الداخلية بسبب تشعب حروب هتلر الخارجية وعلى الرغم من الاعتذار الرسمي الذي قدمته الحكومة الألمانية . إلا أن واشنطن أكدت أن هذه السياسة كانت بمثابة تحطيم للعلاقات الألمانية – الأمريكية وانجازاتها على المستوى الأطلسي منذ عام 1949 (باسم كريم، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003، 2006، ص 59).

وفي سبتمبر من عام 2002، أصبح واضحاً أن تعهدات الطرفين فيما يتعلق بالعراق لم يتم الالتزام بها لاسيما بعد أن عرضت واشنطن رسمياً استراتيجية جديدة لضرب العراق ولم تلتزم بتعهدها بأنها لم تتخذ أي خطوة لضرب العراق من دون إبلاغ ألمانيا وفي هذا الصدد أكد وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر " **أن الولايات المتحدة قد تصرفت بشكل انفرادي وأنها لن تحتـــاج إلى قرار من مجلس الأمن للقيام بضرب العراق**" (Lothar Ruhl ,2004,p.10.).

أما الجهد الألماني على مستوى مجلس الأمن، فمن المعروف أن كل من ألمانيا وفرنسا شكلت محوراً للوقف بوجه أي محاولة أمريكية لاستخلاص قرار من مجلس الأمن لشرعية ضربها للعراق، ففي شهر يناير 2003 عندما انتقلت رئاسة المجلس من فرنسا إلى ألمانيا الاتحادية، لم تصلح المسرحية التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في جلسة مجلس الأمن والتي عرض فيها شريط وصور لعربات متحركة بحجة انها تنقل اسلحة نووية من أجل زعـزعت المـوقف الألماني الذي

عززه المـوقف الفرنسي في عـدم صـدور قرار لضـرب العراق (حمزة مصطفى ، الحملة الأمريكية على العراق، 2005، ص 55) .

وفي الوقت الذي كان يرى فيه الرئيس بوش أن شرودر قد خان العهد الذي أعطاه للإدارة الأمريكية خلال القمة التي جمعتهما في البيت الابيض قبيل الانتخابات وكما وضحنا ذلك سابقاً وفي أثناء تأكيده لعدم استعمال قضية الحرب على العراق ضمن حملته الانتخابية إلا أن هذا الموضوع الذي زاد من قوة التيار المعارض للحرب في أوروبا، والذي زاد بدوره من شعبية المستشار شرودر للفوز بالانتخابات واستمراره بمنصب المستشار الألماني لدورة انتخابية ثانية استمرت حتى عام 2005 (باسم كريم، المصدر السابق).

وفي الحقيقة شهدت هذه المرحلة تناقض للمواقف كان واضحاً لكل من الرئيس الأمريكي بوش والمستشار الألماني شرودر ، فعلى الرغم من أن الطرفين متفقين أن صدام حسين هو دكتاتور يتصرف من دون أن يهتـم بشعبه وأن المجتمع الدولي بحاجة إلى ممارسة الضغوط على هذا النظام لغرض إنهاء عمليات التفتيش، وإيجاد نظام مراقبة فعال على برامجه التسليحية .وعند سؤاله عن وجهة نظرة حول التطورات المستقبلية لهذه المسألة (القضية العراقية) فأن المستشار الألماني أكد "**بأن كل ما يدور حول وجود خطط لتغير النظام السياسي في العراق عن طريق عملية عسكرية هو مجرد اشاعة**"، وقد ايد الرئيس الأمريكي وجهة النظر الألمانية هذه عندما اكد بأنه لا يوجد على مكتبه أي خطط للحرب وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستستعمل كل الوسائل غير العسكرية للتعامل مع نظام صدام حسين (معتز محمد سلامة ، الدور الألماني في أوروبا ، القاهرة ، ص 187).

وعليه يمكن القول إن هذه المرحلة تميزت بعدم إظهار الطرفيين لرأييهما المتناقض من موضوع المسألة العراقية لعدد من الأسباب منها (طارق محمد، السياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط، 2007، ص 248):

أولًا: كانت ألمانيا بحاجة إلى معرفة رأي الدول الأوربية الأخرى، لأنها لوحدها لا تستطيع أن تكون الصوت المعارض للسياسة الأمريكية.

ثانيًا: كانت مسألة هزيمة الائتلاف الحاكم في ألمانيا بحسب وجهة النظر الأمريكية مسألة وقت، وبما أن التحالف المسيحي الديمقراطي يعد من الاتجاهات المحافظة وذات التوجهات المؤيدة لسياسة الأمريكية الخارجية وهو المرشح حسب استطلاعات الرأي الألماني والعالمي للفوز في الانتخابات

الألمانية القادمة فأن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن تنسيق هذا الموضوع مع الحكومة الجديدة القادمة سيكون اسهل ، وفي الوقت نفسه محاولة عدم خسارة الائتلاف الحاكم ، والتوصل دبلوماسياً إلى مساومة مقبولة بين الطرفين لحين حسم أمر الانتخابات .

ثالثًا: بحث الولايات المتحدة الأمريكية عن مسوغ قانوني لعملياتها العسكرية القادمة في العراق وإظهار تدخلها واحتلالها للعراق في إطار شرعي وبموافقة دولية.

المحور الثاني

الموقف الألماني في ظل حكومة شرودر الثانية

بنهاية الحملة الانتخابية وفوز الائتلاف الحاكم ، فأن الموقف الألماني أصبح اكثر وضوحاً من قضية حرب الخليج الثالثة ، في هذه المرحلة اتجهت ألمانيا نحو تعزيز تحالفها مع فرنسا التي كانت ترفض توجيه أي ضربة إلى العراق وتؤكد أن عمليات التفتيش قد اتت ثمارها لاسيما فيما يتعلق برضوخ العراق لكل قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال وقد ظهر تتطابق الموقف الفرنسي وألماني من خلال رفضهما لإصدار أي قرار جديد في مجلس الأمن يبرر العمليات العسكرية الأمريكية في العراق ، وقد وصلت الخلافات بين وزيري خارجية فرنسا وألمانيا من جهة ووزيري الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة أخرى إلى ذروتها في جلسة مجلس الأمن قبل الغزو فقد هددت فرنسا باستخدام حق النقض " الفيتو " ضد مشروع قرار يمنح الولايات المتحدة الحق في غزو العراق ، أما ألمانيا فقد اكد المستشار شرودر أن بلاده لن تدعم الحرب على العراق حتى وأن صدر قرار من قبل الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن ، مؤكد أن العراق لا يهدد أمن الغرب انما تنظيم "القاعدة" هو من يهدد الأمن والسلم الدولي . مما دفع مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر إلى القول: **"أن ألمانيا تريد أن تحقق أمنها من خلال السلوك الذي يجعل الآخرين يشعرون بتفوق ألمانيا في مجال استعمالها الشعارات الاخلاقية في السياسة الدولية، وتحقيق كسب الرأي العام الدولي** (عمر عبد الله، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص ص 127-128).

وقد صاغ وزير الخارجية الألماني فيشر مبررات المحور الرافض للحرب على العراق في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بـــــ (Philip Gordon,2002,p.14)

1- المبالغة في الخوف من القدرات العسكرية العراقية.

2- الدعوة للتفكير فيما لو انتهت الحرب هل واشنطن قادرة على احتواء اثارها وهذا ينعكس على مدى قدرتها على اقناع الطوائف والمجموعات الدينية العراقية جميعها بالتعاون معها ، وحاجـــــة امريكا لقوات التحالف من أجل البقاء في العراق لوقت غير محدد ، فضلاً عن المعارضة العربية للوجود الأمريكي طويل الأمد في المنطقة ومدى قدرة واشنطن على السيطرة على الحركات الارهابية والوضع الانساني الرديء في العراق فضلاً عن تكلفة الحرب من الأرواح البشرية ومدى القدرة على تحمل عبء الوجود العسكري الطويل في المنطقة ؛ ولا سيما أن أوروبا هي التي تحملت اعباء الوجود الأمريكي في حرب الخليج الثانية .

3- وأخيراً مصداقية الحرب على الارهاب في حال غزو العراق. ولاسيما أن الغزو الأحادي سيؤدي إلى حالة خطيرة في المنطقة والعلاقات الدولية. وفي الوقت الذي قرعت فيه واشنطن طبول الحرب، اعدت باريس وبرلين مذكرة تضمنت بعض الاسس التي يمكن الاستناد اليها كبديل من التحرك العسكري ومن بينها (ناظم عبد الواحد، المصدر السابق)

- تعزيز نظام التفتيش.
- مضاعفة عدد المفتشين.
- وضع وحدات أمنية جديدة للمراقبة في المواقع المشتبه بها.
- التفتيش المستمر لمواكب الشاحنات وبشكل دوري.
- تعزيز المراقبة الجوية.
- الارتقاء بتدفق المعلومات المخابراتية التي تؤمنها الوكالات الوطنية إلى مراكز تفتيش جديد.
- التوصية إلى لجنة الانموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأعداد لائحة بكل مسائل نزع السلاح العالقة.
- تعيين منسق لعمليات نزع السلاح في العراق.

وإذا كانت واشنطن لم تكترث للاقتراح الفرنسي الألماني ، فإن النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لم يلقَ اذاناً صاغية من طاقم ادارة بوش، وبخاصة عندما اكد عنان انه "**عندما تقرر الدول استعمال القوة ليس للدفاع عن النفس في مواجهة التهديدات الخارجية التي تحف بالسلام والأمن الدوليين ، ما من بديل من الشرعية الوحيدة التي يقررها مجلس الأمن فالدول**

والناس عامة من كل ارجاء العالم تولي اهتماماً أساسياً لهكذا شرعية ولقواعد القانون الدولي" (محمد الهزاط، استراتيجية الحرب الاستباقية ، 2005 ، ص 170)

ومن ثم فأن إطار الخلاف بين واشنطن – والمحور الأوربي الرافض للحرب على العراق والذي تتزعمه ألمانيا وفرنسا يندرج حول رفض هذه الدول لتفسير واشنطن لسياسة الارهاب الذي أطلقه الرئيس الأمريكي بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تعتقد واشنطن أن مكافحة القوى الإرهابية في العالم ، تتطلب التصدي للدول التي تؤوي أو تساعد هذه القوى، والدول المنتجة لأسلحة التدمير الشامل التي أطلق عليها الدول المارقة أو الشريرة، ولكن بالتدقيق في القائمة التي حددتها الولايات المتحدة بأنها دول مارقة أو شريرة ، نلاحظ أن أي دولة من هذه الدول لم تمارس عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة، بل أن معظم المتورطين في تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر جاءوا من دول انظمتها السياسية تعد من الانظمة الصديقة للولايات المتحدة، الامر الذي جعل عملية استهداف الدول "المارقة" تبدو لأهداف سياسية. (أيوجين دافيدسون، بعث ألمانيا، القاهرة).

يبدو أن ما ترمي إليه الإدارة الأمريكية من إطلاقها لهذه التعابير أو المفاهيم، من مارقة ومرتدة وشريرة، هو عزل الدول التي تتهمها عن محيطها الإقليمي والدولي، فتصبح فاقدة "للشرعية الدستورية" وللدعم الدولي معاً، الامر الذي يسهل اجتياحها بسهولة كبيرة. لكن ذلك لا يتفق ونص (المادة 2 الفقرة 4) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر اسقاط الانظمة السياسية أو التدخل في شؤونها الداخلية (خالد عبد العظيم، حدود التحالف، 2002، ص 178).

لم يكن أمر رفض الجانب الألماني – الفرنسي للعدوان الأمريكي على العراق يندرج ضمن هذه المواد القانونية سابقة الذكر التي اوردها الدكتور ناظم الجاسور ، ولكن اعتقد وحسب رأي المتواضع أن الأمر كان يندرج ضمن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لكلا الدولتين بغض النظر عن مصلحة العراق ، فلو كانت مصالحهم جاءت منسجمة مع المصالح الأمريكية لسارا على نفس النهج البريطاني وباقي الدول الأوربية المؤيدة لمشروع الغزو الأمريكي على العراق ، إلا أن كل من ألمانيا وفرنسا كانت لهما وجهه نظرهما الخاصة بتوجـــهات السيـاسة الخارجية ، فألمانيا وكما هو معروف أن نهجها في السياسية الخارجية يهدف إلى تكريس الخط الاستقلالي المحافظ الهادف إلى تحقيق المصلحة القومية والأمن القومي . والاعتراف بحقيقة أن ألمانيا الموحدة لها مصلحة واضحة وضرورية ليست بالضرورة أن تتطابق مع جيرانها أو حلفائها لأنها تهدف لتحقيق المصلحة الوطنية الخالصة وهذا ما كشفت

عنه القمة الروسية – الفرنسية – الألمانية في ابريل 1998، التي عُدت أولى الخطوات في ترتيب البيت الأوربي من خلال اطراف متعددة ناهيك عن كونها مدخلاً جديداً لإنهاء القطبية الاحادية التي استأثرت بها الولايات المتحدة الأمريكية في اثناء عقد التسعينيات ، على الرغم من كل تلك التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول الثلاث ولكنها تصر على رسم ملامح جديدة لمستقبل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين . وعلى هذا النحو يظهر لنا لماذا ترغب ألمانيا الموحدة في عدم غياب القوة العسكرية الروسية ، مما يوفر فرصة لألمانيا الموحدة للتخلص من القيود التي تحد من حركتها الخارجية ودورها الفعال في السياسة الدولية وفي مقدمة هذه القيود الكابح الأمريكي ورغبة واشنطن في احتواء الطموحات الألمانية المستقبلية في الظهور كقطب دولي مؤثر في المسرح الدولي من خلال طرح مشروع للشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الموحدة ، تحت ذريعة أن الاخيرة مثالاً للديمقراطية الغربية في العالم على رغم من تحفظ ألمانيا الموحدة على هذا المشروع (خير الدين ، العلاقات الاستراتيجية ، 2009 ، ص 176) .

أما فرنسا فأن موقفها يؤكد المبدأ الذي اقره المستشار كول بأن لا تنظر العرب إلى أوروبا كوحدة واحدة في مواجهة الولايات المتحدة فأوروبا منقسمة على ذاتها حول الاستراتيجية الواجب أتباعها تجاه الحليف الأمريكي. فبينما تؤيد بريطانيا، واسبانيا، وايطاليا، والاعضاء الجدد والمحتملون في حلف الأطلسي في شرقي أوروبا "مبدأ بوش" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش في سبتمبر 2002، فإن دولاً أوربية أخرى مثل فرنسا وألمانيا لا تؤيد هذا المبدأ. وبينما تؤكد المجموعة الأولى على مركزية العلاقات الأورو– اطلنطية وأهمية استمرار المظلة الاستراتيجية الأمريكية لأوروبا، وتعترض على انشاء قوة عسكرية اوربية مستقلة، فأن المجموعة الثانية تسعى لبناء أوروبا كوحدة مستقلة من الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية (عبد المنعم سعيد، الأبعاد السبعة للعلاقات الأوربية الأمريكية، 2000، ص 97).

أن المعارضة الألمانية الفرنسية للخطط الأمريكية لغزو العراق ربما تكون بداية بزوغ مشروع اوربي مضاد للمشروع العالمي الأمريكي، وحركة اوربية نحو التحول من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة الفعل، خاصة أن المعارضة الفرنسية مدعومة من القوة الاقتصادية في أوروبا وهي ألمانيا (عثمان الرواف، المعارضة الفرنسية لغزو العراق، 2003، ص 132).

في الواقع مع قوة الجهود الدبلوماسية والسياسية التي بذلتها كل من فرنسا وألمانيا والتي لم تقتصر على تشجيع الأمم المتحدة على مواصلة الحوار مع العراق منذ عام 2002، وانما ايضا دفع

العراق إلى إعلان موافقته على عودة المفتشين من دون قيد أو شرط في الوقت الذي استمر فيه الخطاب السياسي الأمريكي مُركز على امكانية اللجوء إلى الخيار العسكري كخيار استباقي في إطار استراتيجية الأمن القومي. مع ذلك اثبتت هذه المرحلة فشل الدول الأوربية في إيجاد خط مستقل لسياستها عن الخط الأمريكي سواء بصورة منفردة كمحاولات ألمانيا أو بصورة جماعية كالمحور الفرنسي – الألماني – الروسي.

ومع ظهور بوادر بدء العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق من دون أن تأخذ بنظر الاعتبار موافقة الشرعية الدولية متمثلة بمجلس الأمن واصرارها على خوض الحرب سواء وافقت الأمم المتحدة أم لا، كان على ألمانيا أن تراجع حساباتها وتبدي شيء من لين اتجاه السياسة الأمريكية لاسيما في إطار حلف الناتو على الأقل لتضمن حماية مصالحها في العراق بعد إنهاء عمليات حرب الخليج الثالثة (عثمان الرواف، المصدر السابق). وهذا ما سوف نتطرق له في المحور الآتي.

المحور الثالث

طبيعة المشاركة الألمانية في حرب الخليج الثالثة 2003

لقد تعاملت ألمانيا مع منطقة الخليج العربي كميدان ومحط اهتمام السياسة الخارجية أكثر من اهتمامها بالمنطقة لخدمة مصالحها، ولهذا السبب كانت الخطوات التي اتخذتها تجاه دول الخليج العربي في معظمها حصيلة حسابات سياسية عبر الأطلسية أو بسبب اجندة أوربية مشتركة تتعلق بالشرق الأوسط. لا من أجل حسابات خاصة بألمانيا انما بالمسائل المتعلقة بالأمن الدولي.

وفي هذا الصدد فأن استجابة ألمانيا لطلب واشنطن بإرسال كتيبة من الجيش الألماني إلى الكويت في فبراير 2002 ضمن حملة "الحرية الدائمة" متخصصة بالحروب النووية والكيمياوية والجرثومية ومزودة بست دبابات من طراز (الثعلب) بهدف كشف التلوث الذي تركته حرب الخليج الثانية وكذلك لحماية المنطقة من أثار هذه الاسلحة في حال قيام العراق باستعمال هذا النوع من الأسلحة في المنظور القريب ، ومع اندلاع حرب الخليج الثالثة تم إرسال مئة جندي الماني لتعزيز وحدات الكشف الكيمائية والذرية وبقيت هذه الكتيبة إلى منتصف عام 2003 ومنذ بداية إرسال الكتيبة طالب بعض نواب المعارضة سحبها كي لا تتورط ألمانيا في نزاع شبيه بالحرب الأمريكية في العراق لا يغطيه دعم البرلمان الألماني للمساهمة العسكري في حملة "الحرية الدائمة " وردت الحكومة بالقول:

أن معلوماتها تشير إلى عدم وجود خطط عملية لدى واشنطن لمهاجمة العراق وأن المهمة هي جزء من مناورة تدريبية تهدف لحماية السكان والقوات الأمريكية في الكويت من الإخطار (الارهابية)، التي قد تستعمل فيه الاسلحة البيولوجية والكيمياوية (فولكر بريتس، ألمانيا والعلاقات مع دول الخليج، 2005، ص 85).

وقد تزايدت الاصوات المطالبة للحكومة بسحب الكتيبة ومنها صوت ممثل المعارضة المحافظ والمنافس لشرودر في انتخابات عام 2003 الفدرالية خصوصاً بعد أن أصبح خيار الحرب أكثر واقعية. وبعد المناقشات الداخلية، قررت الحكومة أن تبقى الكتيبة هناك حتى في حالة اندلاع الحرب، على الرغم من المعارضة القوية لخطط حرب الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الحقيقة، ارتفع عدد أفراد الكتيبة العسكرية في الكويت من حوالي 60 إلى 200 فرد كما نشطت الوحدة حين بدأت الحرب من خلال تفحص اصابات الصواريخ العراقية بحثاً عن آثار الاشعاعات العناصر الكيماوية والجرثومية. عسكرياً الامر منطقياً اذ رأى اعضاء الكتيبة أن مهمتهم هي دعم سكان الكويت والجنود الأمريكيين في حال وقوع هجوم عراقي بأسلحة الدمار الشامل، لكنه بالنسبة لبعض وسائل الاعلام والسياسيين أثار الأمر شكوكاً حول استمرارية سياسة شرودر في معارضة الحرب. ألا يعني ابقاء الكتيبة وتعديل مهماتها قبولاً إلى حد ما بمساهمة ألمانيا في الحرب؟ (مصباح نيرة بكر ، تطور الصراع الاستراتيجي ، 1999 ، ص 109)

سعت الحكومة إلى التأكيد على عدم وجود تناقض بين معارضتها للحرب والتزاماتها الانسانية بالمساعدة في حماية الكويتيين أو الأمريكيين من المخاطر المحدقة بصرف النظر عن مصادرها. وحتى قبل إطلاق الرصاصة الأولى، لم يدع المستشار شكاً في أن قراره بإبقاء الكتيبة في الكويت لم يكن ذا صلة بالعلاقات الثنائية الألمانية – الكويتية أو بالعلاقات الألمانية – العربية، بل ضمن إطار علاقات ألمانيا عبر الأطلسي " لو سحبت دبابات الثعلب " كما نقل عن شرودر فلن تكون هناك حاجة لمستشار الماني كي يبذل جهداً للسفر إلى واشنطن في السنوات الخمسين القادمة (فولكر بريتس، المصدر السابق).

ومن ثم فإن دبابات الثعلب الألمانية أدت دوراً في العلاقات الألمانية الخليجية ففي عام 1990 تم التفاوض على شراء ما يقارب من 36 الية من هذا النوع من قبل السعودية، التي قدمت طلباً لشرائها، ولكن حسب القانون الألماني فانه يحظر تصدير السلاح إلى مناطق التوتر أو لدول أطراف في نزاعات مسلحة ولهذا قرر المستشار كول ووزير دفاعه التمسك بالقانون الألماني كون

المملكة العربية السعودية تقع في منطقة توتر، وازمة الخليج الثالثة على وشك تحول الاوضاع إلى حرب دولية. ولكن سرعان ما تجاوزت الحكومة الألمانية هذا القانون ووافقت على إتمام الصفقة، بطلب صريح من قبل وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر وقد عبر رئيس قسم السياسة الخارجية في مكتب المستشار الألماني آنذاك عن هذا الامر بقوله: "**إذا كان وزير الخارجية الأمريكية يريد إتمام هذا الامر.. فستذهب الدبابات إلى المملكة العربية السعودية** " (جمال سند، المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي، 2006، ص 132) وهنا يظهر بوضوح كيف شكلت العلاقات الألمانية عبر الأطلسي الإطار الذي يحدد توجهات السياسية الخارجية الألمانية نحو دول الخليج.

في حين جاءت المساهمة الأخرى لدولة المانية في حرب الخليج الثالثة عن طريق عضويتها في حلف الناتو، بعد أن طالبتها واشنطن بالالتزام في دورها في الحلف لاسيما فيما يتعلق بالدفاع عن تركيا فيما لو تعرضت لأي عدوان في حال تطورات الحرب وقرر العراق فتح جبهة مع تركيا، وقد طلبت من ألمانيا تزويدها ببطاريات باتريوت، وإشراكها في طائرات الأواكس وكاسحات الألغام الألمانية لحراسة البحر الابيض المتوسط فضلاً عن تعزيز الوجود الألماني في البلقان محل القوات الأمريكية التي سوف تتوجه إلى العراق (احمد السيد ، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن ، 2003 ، ص 113).

وعلى الرغم من اصرار حزب الخضر على عدم تقديم أي دعم لوجستي للولايات المتحدة الا بعد صدور قرار من الأمم المتحدة يخولها بشكل صريح التدخل في العراق ، الأمر الذي جعل حكومة شرودر في وضع محرج إلا أن وزير الخارجية يوشكا فيشر استدرك الأمر وصرح أن (القرار 1441) يعد بمثابة تخويل من الأمم المتحدة للتدخل الأمريكي في العراق ولهذا قررت حكومة شرودر تسليم 46 صاروخاً باتريوت إلى تركيا، التي كان يجب أن تتلاءم مع بطاريات باتريوت الهولندية لكي تتفادى أي اشتراك للجنود الألمانيين في هذه البطاريات وتشغيلها، وفي 2002/12/16، أعلمت ألمانيا شركائها في حلف الناتو بانها لن تسحب ضباطها من طائرات أواكس المتكاملة حتى في حالة الحرب على العراق ، وقد كانت حجة الحكومة الألمانية بأن انظمة أواكس الموجودة لن تشارك في أي عمل عسكري هجومي ، بل ستكون فقط في إطار الدفاع عن الاراضي التركية ولانتشار قوات الناتو (طارق محمد، المصدر السابق) .

وعليه فقد أصبحت ألمانيا مع اندلاع حرب الخليج الثالثة محور النقل العسكري الاكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية فقد تم نقل العديد من المعدات والتجهيزات العسكرية بفضل القواعد العسكرية

في ألمانيا والتي شكلت مصدر التمويل الأساس للعمليات العسكرية في العراق فقد تم نقل اكثر من 70 الف جندي أمريكي إلى الخليج عبر هذه القواعد ، تزامن ذلك مع إعلان برلين موافقتها على فتح المجال الجوي الألماني أمام عبور الطائرات الأمريكية والبريطانية ، فضلاً عن تقديم عدد من المطارات العسكرية الألمانية خدمات تزويد الوقود للطائرات الأمريكية وتم تشكيل جسر جوي لنقل المؤن ومواد الدعم والمساعدات واخلاء المصابين إلى ألمانيا ،الذي يعد أهم محور من محاور الحرب، إلى جانب ذلك تم تكليف (3500) جندي الماني لحماية القواعد العسكرية الأمريكية في ألمانيا بعد توجه الجنود الأمريكان إلى العراق (Martin Ortega,2002,p.77).

إلى جانب هذا الدعم فأن ما يُلفت النظر في الموقف الألماني من حرب الخليج الثالثة عام 2003 هو ما تم الكشف عنه فيما بعد بأنه كان هناك تعاون مخابراتي بين برلين وواشنطن في العراق في اثناء العمليات العسكرية ضد نظام صدام حسين، وهو أمر اكدتهُ المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عندما أكدت "**أن ألمانيا قد شاركت في الحرب بفضل الجواسيس**"، هذا الامر اضطر وزير الخارجية فرانك شتاينماير والذي كان حينها منسق حكومة شرودر للشؤون المخابراتية. ليبرر ذلك التعاون بالقول أمام اللجنة البرلمانية انه "**كان مهماً، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت في ذلك الوقت على الرغم من الاختلافات معها شريكاً وحليفاً، وكان مهماً لأن الإرهاب الدولي كتن وما زال عدونا المشترك**"

(بيتر شتوتسلا، ألمانيا عارضت الحرب على نظام صدام حسين)

المحور الـرابع

رؤية تقويمية لفعالية السياسة الخارجية الألمانية تجاه حرب الخليج الثالثة

إذا ما أردنا أن نقيم السياسية الخارجية الألمانية في العراق في ضوء حرب الخليج الثالثة عام 2003، فأن موقف السياسة الخارجية الألمانية اتجاه العراق دفع بعضهم إلى الاعتقاد بانه لم يكن هنالك خلاف حقيقي بين فرنسا وألمانيا من ناحية والولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية أخرى حول موضوع احتلال العراق ، بل على العكس من ذلك أن المعارضة الشكلية (الألمانية – الفرنسية) قد خدمت خطط الغزو الأمريكي وبشكل يفوق ما فعلته الدول الأوربية الأخرى التي أيدت الغزو علناً، فبمعارضتهما العلنية لمشروع الغزو الأنجلو – أمريكي استطاعت فرنسا وألمانيا أن تضطلع بدور في حث الرئيس العراقي صدام حسين على قبول التفتيش غير المشروط لكل المواقع العسكرية والمدنية،

الرسمية وغير الرسمية العراقية، وذلك من خلال وعده بمنع الغزو إذا استجاب من دون شروط لمطالب مفتشي الأمم المتحدة. فقد تبين بعد الغزو أن فرنسا وعدت صدام حسين باستعمال حق النقض لمنع صدور قرار يخول الولايات المتحدة غزو العراق، وهكذا سادت قناعة لدى القيادة العراقية بأن اوروبا ستقف معها إذا استجابت بالكامل لشروط المفتشين ونفذت قرار مجلس الأمن رقم 1441. وقد أكد ذلك طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي في النظام العراقي السابق في التاسع من ابريل 2003 للأمريكيين بعد أن اعتقلوه بعد انتهاء الغزو أن صدام حسين كان مقتنعاً حتى اللحظة الأخيرة بأن الغزو لن يحدث نتيجة التأكيدات الفرنسية – الألمانية (فؤاد نهرا، دول الاتحاد الأوربي، 2003، ص 120).

أن سماح الحكومة العراقية للمفتشين الدوليين بتفتيش العراق والتقاط الصور ورفع كل القياسات بما في ذلك القصور الرئاسية ومنازل العلماء العراقيين، كما سمحوا لطائرات الاستطلاع الأمريكية والفرنسية بالتحليق فوق العراق لمسح الأراضي العراقية وقد تم إرسال الصور الملتقطة إلى الذين يُحضرون للغزو مما أكد لهم أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل، أي أن غزو العراق عملية امنة لأن الأخير ليس في حوزته اسلحة الردع وهو امر كانوا يعلمونه جيداً قبل الغزو (رون سكن، نظرية الواحد في المئة، 2007، ص 19).

مع بدأ المراحل الاخيرة لأعداد الغزو، طرأت ثلاث تطورات اكدت نظرية وجود تفاهم غير معلن بين ألمانيا من ناحية والولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية أخرى.

أولاً: حينما أزالت القوات الأمريكية شبكة الأسلاك التي تحدد خط الحدود العراقية الكويتية لم تعترض فرنسا أو ألمانيا على ذلك، علماً أن هذه الشبكة تم وضعها بموجب قرار مجلس الأمن الصادر سنة 1993، فإذا كانت ألمانيا وفرنسا جادتين في منع الغزو كان من الواجب عليهما أن يذهبا إلى مجلس الأمن متهمتين الولايات المتحدة بانتهاك قرار مجلس الأمن بإقامة خط الحدود. وإذا كانت القوات العراقية هي التي أزالت شبكة الأسلاك لاتهمت فرنسا وألمانيا العراق بخرق قرار مجلس الأمن. ولكن فرنسا وألمانيا تجاهلتا المسألة بالكامل.

ثانياً: حينما قرر كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة السابق سحب المفتشين من العراق قبل بدء الغزو بيومين لم تعترض فرنسا وألمانيا على ذلك. فقد تم إرسال المفتشين بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1441، مما يعني انه يمكن سحبه فقط بقرار آخر من المجلس. وفي اليوم الذي أعلن فيه كوفي

عنان قراره أعلن المندوب الألماني لدى الأمم المتحدة أن عنان قد أبلغ أعضاء مجلس الأمن بقراره، وأننا "**أخذنا علماً بذلك**" (تصريحات كوفي عنان، 2003).

ثالثاً: حينما بدأ الغزو يوم عشرين من شهر مارس لم تطلب ألمانيا وفرنسا عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة قيام بعض دول الاعضاء في الأمم المتحدة بغزو دولة عضو في المنظمة من دون تخويل قانوني وبمخالفة ميثاق الأمم المتحدة تأسيساً على أن الغزو هو عمل يهدد السلم والأمن الدوليين، بل ولم تطلبا عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل قرار "الاتحاد من أجل السلام" لإصدار قرار يدين الغزو. صحيح أن فيشر وزير خارجية ألمانيا قال يوم بدأ الغزو "**إن يوم بدأ الحرب هو يوم حزين للعالم**" كما أن جان بيير رافاران رئيس وزراء فرنسا قال في الثالث من ابريل 2003 " **أن الولايات المتحدة ارتكبت خطأ استراتيجيا واخلاقياً**" **ولكن** هذه التصريحات لم تكن سبباً يدعوها إلى إنهاء "حزن العالم" ووقف" الخطأ الاخلاقي "من خلال سلوك ايجابي داخل مجلس الأمن (فؤاد نهرا، المصدر السابق)

حينما بدأ الغزو فعلياً على العراق اسقطت فرنسا وألمانيا أوهام الخلاف مع الولايات المتحدة، وايدتا الغزو علناً ففي اليوم الأول للغزو قال السفير الفرنسي لدى الولايات المتحدة " **انه إذا استعمل العراق اسلحة الدمار الشامل ضد القوات الأمريكية والبريطانية، فأن فرنسا ستقف ضد العراق لأن استعمال تلك الاسلحة غير قانوني طبقاً للقـــانـــون الـــدولي** (إبراهيم صدقي، التوجهات العامة لردود الفعل الدولي، ص 101)

وفي الثالث من مارس 2003 أعلن رئيس أركان الجيش الفرنسي أن جيشه مستعد للاضطلاع بدور في العراق بعد انتهاء الحرب. وفي خطاب له امام البرلمان الألماني في اليوم نفسه اظهر المستشار الألماني شرودر تحولاً كاملاً في موقفه بإعلانه أن ألمانيا تمنح الطائرات الحربية الأمريكية العابرة من وإلى العراق حق استعمال مجالها الجوي وقواعدها العسكرية، وأضاف المستشار أن بلاده تأمل في انتهاء الحرب بأسرع ما يمكن، وأن يكون الشعب العراقي قادراً على اسقاط الدكتاتورية لتحقيق حلمه في أن يعيش في سلام وحرية (جون فينكر، الأسباب التي تدفع ألمانيا والولايات المتحدة للوفاق)

ولكي يتم إزالة أي أوهام عن وجود خلاف فرنسي–ألماني مع الولايات المتحدة أعلن رافاران في الحادي والثلاثين من شهر مارس أن الحكومة الفرنسية لا تتمنى أن تنتصر الدكتاتورية (العراق) على الديمقراطية (الولايات المتحدة) وأن معسكر فرنسا هو معسكر الديمقراطية، وفي الرابع من مارس

صرح السفير الألماني لدى واشنطن، على الرغم من أن بلاده تعارض الحرب على العراق إلا أنها ما زالت تقدم مساعدة تفوق ما يقدمه الكثير من اعضاء الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة للإطاحة بصدام. ورغم أن ألمانيا عارضـت مشروع الغزو الا انها ايدت الغزو ففي الثامن من مارس 2003 وقبل احتلال بغداد بيوم واحد، زار وزير الخارجية الألماني فيشر اسرائيل واعتذر علناً للولايات المتحدة عن "المشاجرة" حول الحرب ضد العراق. واضاف فيشر أن العلاقات بين ضفتي الأطلنطي حيوية للأمريكيين والأوربيين على حد سواء (ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، 2007، ص 95)

وبعد انتهاء الغزو التقى المستشار شرودر مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في هانوفر أذ اعلن المستشار "**ليس سراً انه كانت هناك خلافات في الرؤى حول ضرورة الحرب إلا أننا نتفق الآن على أنه في هذه المرحلة الجديدة حان وقت السير قدماً والعمل سوياً**"، إذ تميزت المناقشات في مجلس الأمن بعد اكتمال الغزو بدرجة واضحة من التوافق الأوربي–الأمريكي بِخلاف مظاهر الخلاف التي ميزت تلك المناقشات قبل الغزو ، فقدت ايدت فرنسا وألمانيا مشروع القرار (رقم 1483) الصادر عن مجلس الأمن والذي يعترف بالقوات الأنجلو – أمريكية في العراق " كقوات احتلال "، بل أن دومينيك دو فيلبأن ، وزير خارجية فرنسا اضاف فيما بعد انه "**لا يتمنى هزيمة الولايات المتحدة في العراق**" . كانت الحجة الرئيسية لتسويغ الغزو الأمريكي –البريطاني هي أن العراق يمتلك اسلحة دمار شامل وأن هناك علاقة بين العراق ومنظمة القاعدة. وبعد اكتمال الغزو لم يعثر على أي أسلحة دمار شامل، ولم يثبت أن الحكومة العراقية كانت تتعامل مع القاعدة على الرغم من ذلك لم تثر ألمانيا ولا فرنسا هذه القضية في مجلس الأمن أو خارجه خاصة أن الولايات المتحدة رفضت السماح بعودة المفتشين إلى العراق لاستكمال مهمتهم وهو الامر الذي كان الأمريكيون يلومون الحكومة العراقية عليه قبل الغزو ولم يثر تلك القضية الا روسيا التي طالبت بعودة المفتشين إلى العراق وأن مجلس الأمن عليه أن يصدر شهادة نهائية حول اسلحة الدمار الشامل في العراق (رون سكن، المصدر السابق)

ربما تشير هذه الحقائق الشك حول الموقف الألماني والفرنسي. ولكننا لا نتفق مع ما ذُكر لسبب بسيط أن ألمانيا أو فرنسا لم يكونا بحاجة إلى لعب هكذا دور في الإخفاء فقد كان عليها ببساطة الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كما فعلت بريطانيا وغيرها من دول اوروبا. إلا أن ألمانيا وكما ذكرنا كانت مدفوعة بموقفها بالعوامل الداخلية والتي وجدت بالعامل الخارجي (الغزو الأمريكي للعراق) منفذاً لها لتجاوز مرارة الهزيمة في الانتخابات. ومن ثم كان عليها الالتزام بتعهداتها الانتخابية

وهي عدم المشاركة في الحرب. ولهذا سعت لتشكيل محور مع فرنسا ضد واشنطن وقد رحبت فرنسا بهذا التوجه لأسباب عديدة في مقدمتها: رغبتها في فك الارتباط بين برلين وواشنطن عن طريق خلق فجوة في المواقف الخارجية لكل منهما لأنها تدرك أن أي توافق أمريكي – ألماني يعني ضعف الدور الفرنسي في اوروبا لاسيما وأن واشنطن على علم بتوجهات فرنسا التي تسعى لجعل اوروبا القطب الثاني الذي يقود العالم لاسيما مع انهيار القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق. كما أن واشنطن لا تنسى ابداً سياسة ديغول وخروج فرنسا عدة مرات من حلف الناتو لضرب السياسة الأمريكية وقيادتها للحلف وتأكيدها أن الحلف اوربياً وليس أمريكياً ومن ثم فأن دول اوروبا أحق بقيادته، لهذا كانت واشنطن دائماً ما تسعى لتقوية ألمانيا لكبح جماح فرنسا.

إلى جانب هذه الأسباب في المواقف فأن الحكومة الألمانية عندما بدا لها أن خيار الحرب لا مفر منه ابدت نوع من المرونة في سياستها اتجاه الولايات المتحدة لتحقيق هدفين : **الأول** ضمان حصتها من نفط المنطقة ومشاركتها في عمليات اعادة اعمار العراق لاسيما أن المعارضة العراقية أكدت على هامش مؤتمر لندن الذي عقد في كانون الأول عام 2002 انهم سيعيدون النظر بكافة الاتفاقيات النفطية التي ابرمت مع النظام السابق منذ عام 1991 بل ذهبوا إلى ابعد من ذلك حينما اكدوا أن الدول التي تدعم النظام لن يكن لها نصيب في مشروعات اعادة بناء العراق والاستثمارات فيه . **وثانيهما:** رغبتها بعدم التنازل عن امتيازاتها في حلف الناتو، التي حصلت عليها في اثناء تمدد الحلف إلى الشرق الأوربي وبالتالي كان عليها أن تؤدي كافة التزاماتها ضمن الحلف، لإدراكها أن هذا الامر لن يثير الشعب الألماني لأنها تعمل ضمن منظومة جماعية هي الناتو والاتحاد الأوربي لا ضمن منظومة فردية تتزعمها واشنطن (إبراهيم نوار، مستقبل العراق، 2003، ص 89).

إجمالاً تأتي المخاوف الأوربية من أن وضع اليد على مصادر الطاقة تعني فرض هيمنه متعددة العناوين والاشكال والمضامين وبعبارة أخرى فرض نظام احادي القطبية من قبل طرف واحد حيث إن القيام بصيغة المشاريع والخطط السياسية والعسكرية بصورة منفردة تعني بشكل أو بآخر الاستحواذ على كل اوراق اللعبة، ومن ثم فإن ذلك يفضي إلى احتكار كل من المكاسب والامتيازات وتوزيعها أي توزيع جزء منها إذا كانت هناك بقية للتوزيع بصورة قد تكون مذلة ومهينة بالنسبة لبعض الاطراف والقوى الدولية التي ترى انها يجب أن تحافظ على مصالحها بعيداً عن المساومات السياسية التي تتحتم عليها تقديم تنازلات من نوع ما .

ولعل ذلك ما هو حاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من القوى الأوربية وقد يكون من الخطأ الاعتقاد أن مثل هذا التقاطع والاختلاف هو وليد الامس أو اليوم وانه مرتبط بقضية الشرق الأوسط أو القضية العراقية ولكن هذه الأخيرة بما انها بلغت مستويات خطيرة دنت من مسألة الحسم الذي بدا انه سيكون على الارجح وفقاً للمقاسات والمصالح والحسابات الأمريكية دفعها إلى التقاطع والاختلاف إلى الواجهة بحيث إنه بات يمثل استحقاقاً عالمياً خطيراً يهدد بشق الصفوف داخل مجلس الأمن الدولي وداخل صفوف الناتو، فقوى مثل فرنسا وروسيا وألمانيا من الطبيعي أن ترفض النظام العالمي الجديد الذي يجعل منها قوى هامشية تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية وتخضع لإرادتها، وفي مناسبات عديدة فأن مسؤولين كبار من هذه القوى اكدوا بكل وضوح رفضهم للمنطق الأمريكي لأنهم يدركون أن فرض واقع سياسي معين لابد أن يتم عبر وسائل عسكرية الأمر الذي يعني فرض وجود أو احتلال عسكري على الارض وبتالي فأن ذلك سيتبع الاستحواذ على الثروات الاقتصادية وما يتعلق بها من امتيازات وعند ذلك فإن دخول أي طرف أو سعيه للحصول على مكاسب وامتيازات فإنه سيتطلب المرور عبر قنوات أمريكية ، هذا بعد أن تحصل قناعة لدى صناع السياسات الاستراتيجية في واشنطن أو يدركوا أن المصالح الأمريكية تقضي منح هذا الطرف أو ذاك قدراً من المكاسب والامتيازات، وفي هذا الصدد يقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين " **لن نساوم على مواقفنا ومصـالحنا**". أما وزير الدفاع الألماني بيتر شتروك يقـول " **اننا لسنا اتباع للولايات المتحدة الأمريكية وكل فرصة يجب أن تستغل لإيجاد حل سلمي**" (سعد رزيج، العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، 2007 , ص ص 179-180).

وبكل الأحوال فإن تجربة الحرب على العراق أثبتت أن ألمانيا لم تنجح في تشكيل خط مستقل لها في توجهاتها الخارجية اتجاه العراق من دون المرور من القنوات الأمريكية، كما أنها فشلت في داخل الاتحاد الأوربي في إيجاد تيار معارض لضرب العراق وإن كانت شكلت محوراً للرفض مع فرنسا في مرحلة التحشيد الأمريكي لضرب العراق.

الخاتمة

خلصنا من خلال ما سبق أنه بعد التغيرات التي شهدها النسق الدولي، وبعد إتمام عملية الوحدة الألمانية ازداد نطاق الخيارات الاستراتيجية تجاه صانع القرار الخارجي الألماني، فقد كان تحقيق الهدف الأبرز للسياسة الخارجية الألمانية بإعادتها لوحدتها نقطة تحول في السياسة الخارجية الألمانية، فلم يعد هدف تحقيق الوحدة هو الذي يوجه القرار الخارجي الألماني، وإنما أصبح الهدف هو كيفية الحفاظ عليها، وتفعيل الدور الألماني الخارجي، وبعكس ألمانيا السابقة والتي كانت تخشى الانغماس في الصراعات والشؤون الدولية بسبب حالة القلق الأمني التي أفرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية، وما تمخض بعدها في أثناء الحرب الباردة في أن تتحول ألمانيا إلى ساحة مواجهة عسكرية بين القوتيين العظمتين، وبفضل استقرار مؤسساتها السياسية وقدرتها الاقتصادية، لاسيما كونها القوة الاكبر والأكثر تأثيراً في اوروبا من خلال ما تملكه من مقومات قوة شامله والقدرة على توظيف تلك المقومات والتي أصبحت من خلالها عنصر القوة الحقيقي في القارة الأوروبية.

ومن خلال تلك المؤهلات تسعى ألمانيا للولوج كقوى فاعلة إقليمية مؤثرة في الساحة الأوربية ومن ثم البروز كقوى فاعلة على الساحة الدولية إذ يشكل ذلك ثابتاً من ثوابت سياستها الخارجية، لكن الوصول إلى ذلك الهدف ليس بنفس السبل والخطوات التي تعاقبت على استخدامها في العهود السابقة والمتمثلة باستخدام القوة العسكرية، وإنما بوسائل واليات منظمة تتمثل بالدبلوماسية والتعاون المشترك، والثقافة، والاقتصاد.

وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية الألمانية تتحدد بجملة من المعطيات الواقعية التي شهدتها ألمانيا ضمن اتجاهين، **أولهما:** يتعامل مع الواقع الألماني من حيث المتغيرات الداخلية، **والآخر** يتماشى مع هذه المتغيرات لكي تكون ضمن الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الألمانية.

لذا، نرى بأن الموقف الألماني من حرب الخليج الثالثة عام 2003 كان موقفاً مغايراً لموقف الادارة الأمريكية، وبناءً عليه شكل العدوان الأمريكي على العراق أول تحد تواجهه ألمانيا الموحدة على الساحة الدولية وقد تزامن هذا العدوان مع وجود حكومة يسارية على رأس المستشارية الألمانية بقيادة شرويدر وكما هو معروف أن الاحزاب اليسارية الألمانية تحاول دائما الخروج في سياستها الخارجية عن التبعية الأمريكية. لذلك كان موقف الحكومة الألمانية انعكاساً لهذا التوجه الرافض للعدوان على العراق.

ولقد جاء هذا الموقف كمحاولة لبروز ألمانيا على الساحة الدولية، كدولة أوربية مستقلة لها وزنها على الساحة الدولية. ولقد تسبب هذا الموقف انقسام أوروبا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين معسكر مؤيد للحرب على العراق بقيادة بريطانيا وآخر رافض للحرب بقيادة ألمانيا وفرنسا.

النتائج والتوصيات

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- لا تنبع أهمية الموقف الألماني اتجاه حرب الخليج الثالثة من حقيقة الخلاف بين صانعي القرار الألماني ونظرائهم الأمريكيين، أو لأن ألمانيا لم تكن مرتاحة من بعض السياسات الأمريكية اتجاه المنطقة فهذه امور وقعت من قبل، لكن الفارق هذه المرة كان بالتغيير النوعي في السلوك الألماني المترجم بالموقف النشط والمعارض للولايات المتحدة الأمريكية في مسألة سياسية ودولية رئيسية. ومن ثم لأول مرة تتخلى ألمانيا عن موقفها التقليدي المتوازن بين حلفائها الغربيين حين تقع خلافات على النهج أو على سياسة الاتحاد الأوربية، أو توجهات السياسة عبر الأطلسية.

2- كانت مرتكزات السياسة الخارجية الألمانية بعد الوحدة منصبه على ملء الفراغ الاستراتيجي في الاجزاء الشرقية من القارة الأوربية الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي وبتالي انهيار الانظمة الشيوعية التي كانت تابعة له ، واعتمدت في ملء هذا الفراغ على سياسة الصكوك المالية (الدعم الاقتصادي) هذه السياسة التي اتت ثمارها في اول وحدة المانية عام 1871 ولهذا بدأت الدخول والتغلغل في هذه الدول عن طريق الاستثمارات والمساعدات الضخمة بغية مساعدتها على النهوض من كبوتها الاقتصادية ، فقد قدمت ألمانيا ما بين عام 1989 وحتى عام 1997 إلى دول اوروبا الشرقية والوسطى نحو 63,8 مليار مارك الماني ، تمكنت في إثنائها التوغل سياسياً واقتصادياً وثقافياً في هذه الدول . وقد بدأت هذه السياسة أداة فعالة في غزو اسواق هذه الدول ومنافسة الشركات الأوربية والأمريكية لاسيما في جمهوريات البلطيق واوروبا الشرقية والوسطى.

3- طرأت بعض التحولات في ثوابت السياسة الخارجية الألمانية ففي عام 1994 اصدرت المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا قراراً ينص على السماح للقوات العسكرية الألمانية في المشاركة في مهمات حفظ السلام على أن تكون برعاية الأمم المتحدة، كما اخذت الأوساط السياسية والرسمية

في ألمانيا تطالب الحكومة بضرورة حماية مصالح ألمانيا الخارجية واستخدام قواتها العسكرية فيما وراء الحدود الألمانية. وهذه الامور كانت تعد من المحرمات في السياسة الخارجية الألمانية.

4- شكلت قضية الشرق الأوربي مرتكز ثابت في توجهات السياسة الخارجية الألمانية ويرجع الدعم الألماني للشرق الأوربي إلى اعتبارات جيوبوليتيكية وأمنيه واقتصادية تتمثل في سعيها إلى ضمان الاستقرار على حدودها الشرقية ومواجهة موجات الهجرة من شرق اوروبا، بالإضافة إلى رغبتها في توسيع نطاق التجارة الخارجية مع هذه الدول. وضمن هذا السياق تسعى السياسة الألمانية نحو إتمام عملية استيعاب الدول الأوربية الشرقية في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام لحلف الشمال الأطلسي، وفضلاً عن ذلك فقد بدأت ألمانيا بالسعي التدريجي لتطوير قدراتها الذاتية لتصبح دولة فاعلة، مما يستلزم تطوير قدراتها العسكرية كما يستوجب الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بعد معالجة القيود التي يضعها القانون الاساسي الألماني في

5- وأخيراً هناك سبب قوي للافتراض أن ألمانيا سوف تطور سياسة خارجية أكثر توجهاً نحو منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة لا سيما في ظل التوسع المطرد لعضوية الاتحاد الأوربي منذ نهاية الحرب الباردة، وبتالي ربما ستكون هناك حدود مشتركة للاتحاد الأوربي مع العراق وإيران.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب

1- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز دراسات الدولية، بغداد، 2003.

2- أيوجين دافيدسون، بعث ألمانيا، تعريب شفيق أسعد، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، 200.

3- باسم كريم الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2006.

4- جمال سند السويدي، المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي، ابو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.

5- حارث محمد حسن، العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي 1990-1998، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

6- حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

7- خير الدين شمامة، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، الجزائر، دار قرطبة، 2009.

8- رولف شتاينغر، ألمانيا والشرق الأوسط منذ زيارة القيصر فيلهلم الثاني إلى المشرق في العام 1898، حتى الوقت الحاضر، ترجمة: لورنس الحناوي، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، عالم المعرفة، الكويت، 2018.

9- رون سكن، نظرية الواحد في المئة، ترجمة: ميشال دانو، بيروت، دار العربية للعلوم، 2007.

10-طارق محمد طيب القصار، السياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد، 2007.

11-عمر عبد الله عفتان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي اتجاه العراق (1990-2003)، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2003.

12-مي قنادة علي، الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق، القاهرة، مكتب العربي للمعارف، 2014.

13-ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

14-نعيم الاشهب، مشروع الشرق الأوسط الكبير كأعلى مراحل التبعية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2005.

ب- الدوريات والمقالات

1- إبراهيم صدقي، " التوجهات العامة لردود الفعل الدولية "، مجلة السياسة الدولية، بغداد، ع 102، 2008.

2- إبراهيم نوار، مستقبل العراق ومهمات اعادة البناء السياسي المؤسسي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ع 152، 2003.

3- أحمد السيد احمد، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ع 153، 2003.

4- بيتر شتوتسلا، ألمانيا عارضت الحرب على نظام صدام رغم رغبتها في رؤيته يتهاوى، مقالة نشرت على شبكة المعلومات (الانترنت) على الموقع: https :/ www. du.com/ar

6- جون فينكر، الأسباب التي تدفع ألمانيا والولايات المتحدة للوفاق، ترجمة: المركز الاقتصادي السوري، نشر على شبكة المعلومات (الانترنت) على الموقع: http// www. Seezn .com 4/views.php. nsp- تصريحات كوفي عنان ، منشورة في صحيفة الأهرام ، 4 شباط ، 2003.

7- حمزة مصطفى، الحملة الأمريكية على العراق الخلفيات والاهداف، مجلة افاق عربية، العراق، ع 9، 2005.

8- خالد عبد العظيم، " حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوربية – الأمريكية "، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ع 147، 2002.

9- رون سكن، نظرية الواحد في المئة، ترجمة: ميشال دانو، بيروت، دار العربية للعلوم، 2007.

10-سعد رزيج ايدام، العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي 1990-2003 دراسة في البعد السياسي، مجلة كلية التربية الاساسية، بغداد، ع 50، 2007.

11-عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الألمانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ع 150 ،2002.

12-عبد المنعم سعيد، " الأبعاد السبعة للعلاقات الأوربية الأمريكية "، مجلة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، 2000.

13-عثمان الرواف، " المعارضة الفرنسية لغزو العراق: هل هي معارضة تكتيكية ام استراتيجية "، مجلة الشرق الأوسط، بيروت، 2003.

14-فؤاد نهرا، " دول الاتحاد الأوربي والحرب الأمريكية على العراق "، مجلة شؤون اوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ع 111، 2003.

15-فولكر بريتس، ألمانيا والعلاقات مع دول الخليج نحو سياسة واضحة المعالم، المجلة العربية للدراسات الدولية، بغداد، ع 1، 2005.

16-ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته، اشكالاته، مجلة دراسات الاستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ع 132، 2007

17-محمد السيد سليم، " السياسات الأوربية والأمريكية في الشرق الأوسط: توافق ام تعارض، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ع 45، 2004.

18-محمد الهزاط، " استراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية: الجذور والاهداف "، مجلة شؤون عربية، بيروت، ع 132، 2005.

19-محمد عبد الفتاح، " متابعات عملية السلام في الشرق الأوسط "، مجلة دراسات شرق أوسطية، بيروت، ع 22. 2003.

20-مصباح نيرة بكر ، " تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط واثره في مستقبل الوطن العربي " ، مجلة الشؤون العربية ، القاهرة ، ع 100 ، 1999.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- 1-Frank Holy, Government of The Federal Republic OF German,
2- Germany And Iraq War 2003, Berlin, 2004.
3- 2-Laurie mylroie, Mark Stranss, Saddam Truth, Foreign policy, NO.131, 2002.
4- Lothar Ruhl , Germany Party and Iraq , Center For European integration Studies , Boon , 2004.
5- 4-Martin Ortega , Iraq, European point of view, occasional papers, in statute for security studies, European union, Paris, No.40 ,2002.
6- 5-Philip H. Gordon, Iraq: The Transatlantic debate, Occaasional papers, No.39, Institute for Security Studies, European Union, Paris – December 2002.